

فقد قال وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد: «أن المؤتمر الدولي لا بد ان يتحول في النهاية الى مفاوضات ثنائية فيما بين الاطراف المعنية، وفي مقدمتها م.ت.ف. وأشار الى ان مصر تأخذ في اعتبارها ان قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الذي ترى ان المفاوضات ستتم على أساسه، هو وقرار المجلس رقم ٣٣٨، لم يتناولوا القضية الفلسطينية... وقال ان مصر لهذا السبب تفهم موقف المنظمة من عدم القبول بهذا القرار، الا اذا اضيف اليه ما يضمن حق تقرير المصير الفلسطيني، وان مصر ترى وجوب استكمال هذا النقص ونقل للفلسطينيين اعلانوا قبولكم لهذا القرار واقرنوا ذلك بما ترونه من ضمانات وضوابط توفي بحكم العادل في تقرير المصير» (من مقابلة مع د. عصمت عبدالمجيد، الاهرام، القاهرة، ١٨/٤/١٩٨٧).

ورهن مدير مكتب الرئيس مبارك للشؤون السياسية، د. أسامة الباز، «انعقاد المؤتمر الدولي... على قيام موقف اردني - فلسطيني موحد نستطيع ان نستخدمه في مواجهة اسرائيل والولايات المتحدة» (المصدر نفسه، ١٤/٤/١٩٨٧)، حيث «ان مصر تريد دوراً امريكياً نشطاً في عملية السلام، وان تضاعف الادارة الامريكية من جهودها للوصول بالعرب واسرائيل الى مائدة المفاوضات من اجل السلام» (الشرق الاوسط، ٢٩/٣/١٩٨٧).

فاسرائيل «أعلنت انها لن تحضر اي مؤتمر مع المنظمة التي تعتبرها اهابية، بينما اعلنت المنظمة انه لا يمكن عقد أي مؤتمر بدونها، ولذلك يجب على الولايات المتحدة التوصل الى نوع من المشاركة» (المصدر نفسه)، و«الاتصالات المصرية مع الاردن و م.ت.ف. اوضحت ان استئناف التنسيق الاردني - الفلسطيني هو ضرورة قومية ملحة» (المصدر نفسه، ١٤/٤/١٩٨٧). وقال الباز: «ان كبار المسؤولين في م.ت.ف. اكدوا من جديد... انهم سيكونون مرنين ومعتدلين ومتعاونين بشأن مسألة التمثيل الفلسطيني في المؤتمر الدولي» (المصدر نفسه، ٢٩/٣/١٩٨٧).

ونقلت صحيفة «الشرق الاوسط» عن دبلوماسي مصري، ان هناك صيغاً ثلاثاً مطروحة للتمثيل الفلسطيني:

«الصيغة الاولى، تسمح بمشاركة مسؤولين فلسطينيين قياديين من م.ت.ف. الثانية، تسمح

للزعيم الفلسطيني ياسر عرفات باختيار اعضاء الجانب الفلسطيني في المؤتمر الدولي وتسميتهم، على ان يكونوا فلسطينيين غير بارزين في العمل التنظيمي الفلسطيني، ثم يقوم السيد عرفات بابلاغ السكرتير العام للامم المتحدة بأسماء هؤلاء؛ اما الصيغة الثالثة، فتتضمن قيام مصر واسرائيل والاردن باختيار الفلسطينيين المقترح مشاركتهم في المؤتمر الدولي، على الا تعترض عليهم م.ت.ف.» (الشرق الاوسط، ١٢/٤/١٩٨٧). وذكرت مصادر دبلوماسية مصرية «ان مبارك رفض اقتراحاً اسرائيلياً، قدمه شمعون بيرس، بأن تقدم مصر مجموعة من اسماء الشخصيات الفلسطينية التي تقترحها لتمثيل الجانب الفلسطيني في المفاوضات» (المصدر نفسه، ٦/٣/١٩٨٧)؛ ان يرى مبارك ان «حق اختيار الفلسطينيين لا يملكه سوى من يمثلهم ومن اختاروه، وهي م.ت.ف. وأشار الى ان نقطة الخلاف الرئيسية بين مصر واسرائيل تتعلق بموضوع التمثيل الفلسطيني في المؤتمر الدولي» (المصدر نفسه). وقد لخص الرئيس مبارك تصور مصر وموقفها، في مقابلة صحفية معه، قائلاً: «ما زلنا نحاول القيام بمجهود ضخم مع كل الاطراف، سواء الولايات المتحدة والاردن او المنظمة. وبصراحة، المؤتمر الدولي من الممكن ان يتعقد اذا خلصت النوايا، اما اذا لم تخلص النوايا فلا مؤتمر دولي ولا قضية، لان المؤتمر سوف يعقد على اساس اعتراف المنظمة بقراري الامم المتحدة، وأطالب الفلسطينيين باختيار الاسلوب الامثل للاعتراف بهما مع وضع التحفظات التي يتفقون عليها... وطبعاً، حتى الآن، لم نصل الى اتفاق. وهناك، ايضاً، التمزق العربي... اذن، كيف يمكن ان يجتمع المؤتمر الدولي اذا كنا مرزقين، واذا كان ذلك التمزق موجوداً فإنه يعكس، ايضاً، على القضية الفلسطينية... [و] اميركا في النهاية ستوافق على المؤتمر الدولي عندما توافق [عليه]... الاطراف، فلماذا نضع نحن العقبات، ويخرج من يقول لا بد من مشاركة الاتحاد السوفياتي... اذا اتفقنا كعرب فاننا... نستطيع ان نركز جهودنا اكثر مع اسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي» (من مقابلة مع الرئيس مبارك، المصدر نفسه، ٩/٤/١٩٨٧). وحول مسألة التمثيل الفلسطيني، قال مبارك: «لقد بحثنا هذا الموضوع كثيراً مع الولايات المتحدة واسرائيل،